

إنخفاض أسعار النفط العالمية و أثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. محمد عبد صالح(*)

المستخلص :

تسببت الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و ازمة ٢٠١٤ في انخفاض أسعار النفط بشكل كبير اثرت على مجمل اقتصاديات العالم ، ويقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فقد انعكس هذا الانخفاض في تدني مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين القطاعات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي و الموازنة العامة للدولة مما جعل الحكومة تلجأ الى التخفيف من حدة الازمة عبر الاقتراض الخارجي و اتباع سياسة النقشف في الانفاق العام .

The Decline in International Oil Prices and It's Impact on The Iraqi Economy After 2003

Assistant Professor Dr. Mohamed AbdSaleh

Abstract :

The Global Financial Crisis in 2008 and The Crisis of 2014 caused a drop in Oil prices significantly affected The Overall World Economy . As far as The Iraqi Economy is this decline was reflected in The Low Contribution of Oil Revenues in The ،concerned This making The ،Formation of Economic sectors such as GDP and The State Budget Government resort to easing The Crisis through external borrowing and austerity policy in public spending .

المقدمة:

تميز العام ٢٠٠٣ بحصول نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي ، إذ اصبح حجم الاختلالات الهيكلية واضحاً في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة للسياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات التي تعاقبت على تولي مقاليد السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، ولعل هذا ما تسبب في ضعف قابلية الاقتصاد العراقي على تحمل الصدمات وخاصة المتعلقة بالقطاع النفطي الذي يعتبر شريان الاقتصاد العراقي و مصدر إيراداته العامة ، إذ ان الازمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ و التي تسببت بتراجع أسعار النفط بشكل غير مسبوق قد ألفت بتبعاتها على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و الموازنة العامة للدولة وهو ما ترك اثاراً سلبية على مشاريع الأستثمار و تنمية البنية التحتية بسبب قلة التخصيصات المالية و سوء في آلية التنفيذ .

وبعد تعافي الاقتصاد وعودة أسعار النفط نحو الارتفاع لبضع سنين عادت الازمة المالية لتصيب الاقتصاد العراقي مرة أخرى عام ٢٠١٤ اثر زيادة الإنتاج النفطي بشكل يفوق الطلب و ترك أسعار النفط لقوى السوق و انتقال دور المنتج المرجح الى دول كانت المستورد الأكبر للنفط كالولايات المتحدة الامريكية ، حيث انخفضت أسعار النفط على اثرها لتصل الى (٣٢) دولار للبرميل وهو ما ساهم في انخفاض كبير في إيرادات الموازنة العامة كون الاقتصاد العراقي اقتصادياً ريعياً يعتمد على مبيعاته من النفط ، و تسبب في تعطيل تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية ، الامر الذي دعا الحكومة الى اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الازمة المالية كاللجوء الى حالة النقشف في عمليات الانفاق و تخفيض تخصيصات الموازنة التشغيلية و إمكانية الحصول على المنح و المساعدات من الدول المانحة عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في العراق خاصة بعد تحسن الوضع الأمني و تحسن ملحوظ في أسعار النفط العالمية .

مشكلة البحث :

ان الاقتصاد العراقي لا يزال اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط ، وهذا الاعتماد يجعله خاضعاً للتغيرات السياسية التي تحدث في العالم و تنعكس على مجمل قطاعاته .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

وجود علاقة وثيقة و ترابط قوي بين أسعار النفط و مستويات أداء الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :

التعرف على واقع الاقتصاد العراقي واهم الاثار التي تسببت بها الازمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على مجمل قطاعاته الاقتصادية و إمكانية وضع الحلول اللازمة للحد من هذه الأثار .

المحور الأول : طبيعة الاقتصاد العراقي و امكانياته النفطية :

ان طبيعة الاقتصاد العراقي ترتبط بحقيقة راسخة تنطلق من تأثيرات الظروف السياسية التي مر بها العراق منذ حربه مع ايران عام ١٩٨٠ على مجمل قطاعاته الاقتصادية و تراجع مقدرات الاقتصاد من عجز مزمن في الميزان التجاري و الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة مع تزايد كبير في تبعية الاقتصاد نحو الخارج ، ولعل قرارات الأمم المتحدة المفروضة على العراق بعد عام ١٩٩١ نتيجة غزوه للكويت قد ساهمت بشكل كبير في عزل العراق عن العالم الخارجي و اعتماده على مقدراته الداخلية في إدارة شؤون الاقتصاد مما فاقم من المشاكل الاقتصادية التي كانت لها الدور الأكبر في تعزيز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي فيما بعد كالتضخم و الديون الخارجية و زيادة مستويات الفقر مع تردي في الوضع الصحي و التعليمي و قطاع الخدمات ، ومع احتلال العراق و تغيير نظامه السياسي بعد ٢٠٠٣ فأن الاقتصاد العراقي اصبح في وضع اصعب من السابق خصوصاً بعد انهيار شبه تام لمنظومة البنى التحتية من طرق و جسور و مباني ناهيك عن عمليات السرقة التي حصلت لكافة المنشآت الصناعية بجميع معداتها وازداد الامر سوءاً مع قيام المجاميع المسلحة بدخول الأراضي العراقية (داعش) ٢٠١٤ و احتلالها لثلث مساحة العراق و قيامه بالسيطرة على مقدراته الاقتصادية و تهجير سكان المحافظات الغربية و الشمالية الى محافظات أخرى .

من جهة أخرى فأن التذبذب الذي حصل في أسعار النفط في العالم و هبوطها الى مستويات منخفضة ترك الأثر السلبي على تخفيض الإيرادات العامة ضمن موازنة الدولة و انعكاس ذلك على تدني تخصيصات الوزارات المشكلة للحكومة العراقية مما أدى بالحكومة الى زيادة الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الى جانب الاقتراض من دول العالم الأخرى وهذا الامر زاد من حالات التشاؤم نحو صعوبة وجود

إمكانية لإصلاح واقع الاقتصاد العراقي خصوصاً مع التدهور الحاصل في الأوضاع الأمنية و ضعف حالة الاستقرار السياسي .

أن استمرار واقع الاقتصاد العراقي على النهج المذكور عزز من سماته باعتباره اقتصاداً احادي الجانب يعتمد على سلعة واحدة كمصدر للدخل القومي ، فالنفت يعتبر المورد الأساسي المكون للإيرادات العامة للدولة ، وان مقدرات الاقتصاد في الوقت الحالي لا تحمل في طياتها مؤشرات واقعية حول قدرة الاقتصاد على تنويع مصادر الدخل القومي .

أن حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط الخام بلغ نحو (١١٥) مليار برميل عام ٢٠٠٨ و بما يعادل ٩.٩% من اجمالي احتياطي النفط الخام عالمياً^(١) ، و النفط العراقي يتميز بانخفاض كلفة الاستكشاف و التطوير التي تقل عن دولار واحد للبرميل بسبب وقوع حقول النفط في المناطق اليابسة و الغير عميقة و معظمها كبيرة جدا و لا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة وهذه الخصائص تمثل عوامل جذب لقيام الشركات النفطية بتطوير الصناعات النفطية .

من جهة أخرى فإن حجم الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العراق بلغ نحو (٣١٧٠) مليار متر مكعب نهاية ٢٠٠٨ وما يعادل ١.٧% من احتياطي الغاز الطبيعي عالمياً^(٢) .

وعلى الرغم من محاولات النهوض بالواقع النفطي لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج النفطي تحقيقاً لاهدافه التنموية الا أن سوء الانفاق في مجال تخصيصات الاستثمار بهذا الشأن لم تكن بالمستوى المطلوب اذ بلغت (٤٥٠) ، (٦٣٢) مليار دينار على التوالي ضمن موازنة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) ولم تنفق منها سوى (١٦٠) ، (١٠٨) مليار دينار للعامين المذكورين^(٣) مما يؤكد حقيقة واضحة تتجسد بعد استخدام المورد النفطي بشكل عقلاني و استغلاله في بناء القطاعات الاقتصادية ، بل اصبح فيما بعد وسيلة لتعزيز الخلافات و خلق الازمات السياسية بين الكتل و الأحزاب المتنفذة ، من ناحية أخرى فإن النفط يعد مورداً ناضباً لا يتطلب الاعتماد عليه بشكل دائم و ربط مصير الدولة بهذا المورد خصوصاً وأنه مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على المشهد السياسي العالمي ولعل ذلك بدا واضحاً مع هبوط أسعار النفط عام ٢٠١٤ و تأثيره على موازنة الدولة العراقية مما يتطلب من الحكومة تنويع مصادر الدخل القومي من مصادر أخرى و زيادة التشابك القطاعي لمجمل قطاعات الاقتصاد العراقي .

لقد حاولت الحكومة بعد ٢٠٠٣ ان تتوجه بالاقتصاد نحو آلية السوق و إعطاء دور كبير للقطاع الخاص لممارسة دوره و الابتعاد عن القرارات المركزية لكن القطاعات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصاد العراقي كانت اكبر من مقدرات الاقتصاد ، كما ان رؤية و تطلعات القطاعات الاقتصادية نحو سياسة السوق و توافر المناخ الأمني و التشريعات المناسبة للاستثمار كانت ادنى من المستوى المطلوب الذي يجعل من الاستثمار السبب الرئيسي لزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي و تحريك عملية الإنتاج و بما يساهم في تقليل البطالة (٤) .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول (١) الارتفاع الكبير في قيمة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية حيث بلغت (٧٩.٩٥٤) مليار دولار عام ٢٠١٢ و التي شكلت نسبة ٦٨.٢% من اجمالي النفقات البالغة (١١٧.١٢٢) مليار دولار للعام المذكور و المتبقي بحدود (٣٧.١٧٧) مليار دولار تم تخصيصه للاستثمار الحكومي ، و ينطبق نفس الامر على موازنة ٢٠١٣ اذ بقيت مستويات الاستثمار دون المستوى المطلوب رغم الزيادة في اجمالي النفقات و ربما يعود السبب الى الزيادات التي حصلت في مستويات التوظيف في الأجهزة الإدارية و ما يترتب عليها من زيادات في فقرة الرواتب و الأجور التي تمثل الجزء الأكبر من حجم الانفاق التشغيلي .

جدول (١)

التخصيصات الاستثمارية و التشغيلية ضمن موازنات الدولة في العراق للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) / مليار دولار

السنوات	اجمالي النفقات (١)	النفقات التشغيلية (٢)	النفقات الاستثمارية (٣)	نسبة ١/٣
٢٠٠٥	٣٥.٩٨١	٢٨.٤٣١	٧.٥٥٠	%٢٠.٩
٢٠٠٦	٥٠.٩٦٣	٤١.٦٩١	٩.٢٧٢	%١٨.١
٢٠٠٧	٥١.٧٢٧	٣٩.٠٦٢	١٢.٦٦٥	%٢٤.٤
٢٠٠٨	٨٦.٦٨١	٦١.٣٤٨	٢٥.٣٣٥	%٢٩.٢
٢٠٠٩	٦٩.١٦٥	٥٤.١٤٨	١٥.٠١٧	%٢١.٧
٢٠١٠	٨٤.٦٥٧	٦٠.٩٨٠	٢٣.٦٨٦	%٢٧.٩
٢٠١١	٩٦.٦٦٢	٦٦.٥٩٦	٣٠.٠٦٦	%٣١.١
٢٠١٢	١١٧.١٢٢	٧٩.٩٥٤	٣٧.١٧٧	%٣١.٧
٢٠١٣	١٣٨.٤٢٤	٨٣.٣١٦	٥٥.١٠٨	%٣٩.٧

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣) .

أن محاولة تفعيل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد العراقي يتطلب خلق بيئة آمنة و توفير بنى تحتية مناسبة ، لكن ظاهرة الفساد الإداري و المالي السائدة في مؤسسات الدولة و مشاريعها الصناعية غالباً ما تحول دون تحقيق هذه المستويات من الاستثمار و تساهم بشكل كبير في ضياع و هدر الموارد المالية المخصصة له .

كما أن بنود استراتيجيات التنمية الوطنية للاعوام (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) ، (٢٠١١ - ٢٠١٤) المعدة من قبل وزارة التخطيط و التقارير الإنمائية التي تهدف الى تنشيط الاستثمار عبر سلسلة من المشاريع المقترحة في مجالات التنمية لم يتم تنفيذها بالشكل المخطط له و لا تزال تتدرج هذه المشاريع ضمن المشاريع الغير منفذة رغم صرف تخصيصاتها المالية ، ولو تم استغلال هذه الأموال في قطاعات أخرى كالزراعي و الصناعي مع وجود رقابة و اشراف على آلية التنفيذ لوفرت فرص عمل و ساهمت في تحريك العملية الإنتاجية ، و ربما تقارير الهيئات الرقابية و الجهات المسؤولة عن متابعتها كشفت عبر وسائل الاعلام الكثير من المشاريع التي خصصت لها الأموال لغرض الاستثمار لكنها اندرجت ضمن المشاريع الوهمية مما يعكس حجم الفساد المستشري في قطاع الأستثمارات .

إن القصور الواضح في القطاع الاستثماري الحكومي قد انعكس سلباً على واقع القطاع الخدمي الذي يعاني من تدهور واضح في توفير خدمات الكهرباء و مياه الشرب و خدمات الصرف الصحي ، فبنود استراتيجيات التنمية المذكورة انفاً قد اخذت على عاتقها جملة من الإجراءات التي من شأنها تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام و الخدمية بشكل خاص وقد تجسدت اهم هذه الإجراءات بالاتي^(٥) :

- توفير تجهيزات الدواء و تأهيل المستشفيات .

- تطوير شبكات النقل والاتصالات في جميع المحافظات .

- تحديث الأنظمة التربوية و تطوير قطاع التربية و التعليم .

- تعزيز خدمات الصرف الصحي و شبكات المجاري .

- صيانة و تأهيل محطات ضخ المياه و قنوات الري و البزل .

- زيادة الطاقة الكهربائية بالشكل الذي يؤمن تجهيز الكهرباء بشكل مستمر .

أن الإجراءات المذكورة اصطدمت بالتدهور الحاصل في الوضع الأمني و السياسي ، وبقيت هذه الإجراءات قيد التنفيذ مما فاقم من معاناة السكان في محافظة بغداد و المحافظات الأخرى جراء تدهور نوعية الماء الصالح

للشرب و انتشار الامراض و تزايد إصابة المواطنين بهذه الامراض و خصوصاً الكوليرا التي تفشت بشكل كبير في ٢٠٠٨ الى جانب تردي شبكات الصرف الصحي وعدم قدرتها على تصريف مياه الامطار الغزيرة التي هطلت شتاء ٢٠١٤ - ٢٠١٥ و تسببت في غرق الكثير من المنازل .

من جانب اخر فإن قطاع الطاقة الكهربائية شهد هو الاخر تدهوراً في خدماته ليصل تجهيز المواطن بالكهرباء الى (٢) ساعة يومياً في محافظة بغداد و بعض محافظات القطر نتيجة تعرض محطات الطاقة الكهربائية لعمليات التخريب و عمليات النهب الى جانب الانعدام في عملية التنسيق بين وزارتي النفط و الكهرباء حول تجهيز المحطات الكهربائية بالوقود اللازم لتشغيلها ، وكذلك انعدام صيانة هذه المحطات بشكل مستمر .

كل هذه الأمور انعكست بشكل سلبي على حياة المواطن الذي أخذ على عاتقه تحمل تكاليف تجهيز المنازل بالكهرباء عبر المولدات الاهلية الى جانب تكاليف الخدمات الصحية التي عانت هي الأخرى من ضعف تام في تقديمها مجاناً للمواطنين كما كانت قبل ٢٠٠٣ وهذا ما يعكس الضعف التام في مقدرات الحكومة للاهتمام بالفرد باعتباره غاية التنمية و وسيلتها و عدم قدرتها على تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني في كافة المجالات الخدمية و الصحية و التعليمية .

ولم يسلم قطاع التجارة من الترددي و الإهمال ، فقد عانى الميزان التجاري من عجز خلال السنوات الأولى في الاحتلال ، حيث تكشف بيانات الجدول (٢) عجز الميزان للعامين (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) الذي بلغ (-٢٢٢.٤ -٣٤٩٢.٣) مليون دولار على التوالي ، و ربما تعود الأسباب الى تراكمات فترة الحصار الاقتصادي و ما لحقها من تغيير للنظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣^(٦) ، علماً ان صادرات النفط في الميزان التجاري لعبت دوراً في تخفيض حدة العجز ، ولو تم استبعادها لاصبح الامر صعباً جداً باعتبار ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تغطية مجمل بنود الانفاق العام .

ورغم التحسن في ميزان المدفوعات بعد ٢٠٠٦ الا ان هذا الميزان عاد للانخفاض عام ٢٠٠٩ بسبب التراجع في أسعار النفط العالمية إثر التداعيات التي تركتها الازمة العالمية نهاية ٢٠٠٨ على اقتصاديات العالم بشكل عام و العراق بشكل خاص من خلال انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي .

يتضح مما تقدم ان الصادرات النفطية لعبت ولا تزال تلعب دوراً واضحاً في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وهذا الوضع يرتب على الحكومة البحث عن مصادر أخرى للإيرادات و تحسين مستوى القطاعات

الاقتصادية الأخرى باعتبار ان المورد النفطي مورداً "ناضبا" يخضع للمتغيرات الخارجية و يجعل مستقبل العراق رهينة لهذه المتغيرات .

جدول (٢)

الصادرات النفطية و ميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) / مليون دولار

السنة	صافي الميزان التجاري	صافي ميزان الدخل	صافي التحويلات الخارجية	الصادرات النفطية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات
٢٠٠٥	٢٢٢.٤-	-	٩٨٩	٨٣٤٨.٨	٩٩٣٣.٥	٨٤.١
٢٠٠٦	٣٤٩٢.٣-	٥٠.٨	١٨٥٩	١٧٤٥٥.٧	٢١٣٠٢.٣	٨١.٩
٢٠٠٧	٣٦٩٥	٥٠.٢	٣٢٣٦	٢٠٠٠.٢	٢٣١٩٩	٨٦.٢
٢٠٠٨	٣٣٩٦٧	٢٢٨٩٥	-	٤٦٦٢٢.٥	٥٠٨٨٣.٧	٩١.٦
٢٠٠٩	٤١٥٤	٨٤٨	-	٢٦٧٠.٨.٥	٢٩٧٠.٨.١	٨٩.٩
٢٠١٠	١٤٤٣٢	٩٦٩٧	-	٣٢٦٢٢.٥	٣٧٨٣٧.١	٨٦.٢
٢٠١١	٣٩٠٥١	٨٢٠٩	-	٣٢٦٧٣.٣	٣٨٩٦٤.٧	٨٣.٨
٢٠١٢	٤٤٠٥٢	٩١٥٩	-	٤٤٣٢٨	٥١٤٥٣	٨٦.١
٢٠١٣	٣٩٠٤٨	٨٢٠١	-	٦٣٧١٤	٧١٦٤٨	٨٨.٩
٢٠١٤	٤٥١٦٣	٨٢٦٧	-	٥٢٤١٥	٥٩٨٧١	٨٧.٥

المصدر : البنك المركزي العراقي / قسم احصاءات ميزان المدفوعات للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٠٥) .

المحور الثاني : مشكلات الاقتصاد العراقي :

أفرزت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ اثاراً سلبية على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جميع جوانبه الإنتاجية و الخدمية ، حيث دمرت الحرب وما تلاها من عمليات عسكرية اغلب البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة و الطرق و المواصلات ... الخ مما اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية و خصوصاً المملوكة للقطاع العام و تسببت في كثير من المشاكل التي لازال يعاني منها الاقتصاد العراقي الى يومنا هذا و تتمثل اهم هذه المشاكل بالاتي :

١- مشكلة اختلالات الناتج المحلي الإجمالي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي و مدى تطوره و نموه ، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي ، وقد كان لسياسة الإنفتاح التي اتبعتها الحكومة بعد ٢٠٠٣

تأثيرات سلبية على الصناعات الوطنية حيث لم يتمكن القطاع الخاص من منافسة السلع المستوردة لاسيما من دول الجوار في ظل الظروف التي يعيشها العراق مما أدى الى تعطيل الاف المشاريع الصناعية (الصغيرة و المتوسطة) وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ٤١.٦٧٣ مليار دولارعام ٢٠٠٢ الى ٣٠.٤٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق و احتلاله و ليؤثر ذلك على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها (٧) .

ويتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق بأن أداء الكثير من قطاعاته الاقتصادية لا يتناسب مع الموارد المتاحة ، لاسيما قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية و الأنشطة التوزيعية بمعنى اخر ان هنالك قدرات و إمكانات غير مستغلة و غير مستثمرة في الاقتصاد العراقي تحتاج الى استثمارات لزيادة كفاءة أداء تلك الأنشطة لاسيما وان السوق العراقي يعاني من محدودية العرض لكثير من السلع و الخدمات مما يتطلب التعويض عن ذلك النقص بالاستيرادات الخارجية رغم توفر الإمكانيات لانتاجها في الداخل.

ان التراجع الحاصل في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يعود بالدرجة الأساس الى تدهور الوضع الأمني الذي القى بتبعاته على كافة مرافق الحياة و تسبب في تدني معدلات النمو الاقتصادي و إنتاجية العمل الى جانب تدني مستوى الخدمات و خصوصاً قطاع الكهرباء الذي لعب دوراً كبيراً في تعطيل وتوقف العديد من خطوط الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

٢- مشكلة البطالة :

تعتبر البطالة من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ عقود ، وتفيد إحصاءات وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي العراقية بأن اكثر من ٥٠% من عدد سكان العراق عانوا من البطالة في عام ٢٠٠٦ أو انهم كانوا يعملون ولكن في وظائف غير مستقرة (٨) .

والمعروف ان البطالة(*)تترتب عليها اثار سلبية في مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما حصل في فترة الحصار الاقتصادي ١٩٩١ التي أجبرت الكثير من أبناء الشعب العراقي الذين كانوا يعملون في القطاع الحكومي الى التوجه نحو القطاع الخاص لتأمين دخول مناسبة لسد متطلبات المعيشة التي أصبحت صعبة جداً آنذاك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعد غزوه للكويت .

ويكشف الجدول (٣) نسب البطالة في الاقتصاد العراقي التي سجلت نسباً غير مقبولة خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦) وخصوصاً الفئات العمرية الشابة التي يعتمد عليها سوق العمل بين (١٥ - ٢٩) سنة ، و تركزها في فئة الذكور بنسبة (٢١.٣%) بينما كانت (١٠.٧%) للإناث عام ٢٠١٦ ، وما يزيد من مشكلة البطالة في العراق دخول اعداد من الخريجين الى سوق العمل في ظل انخفاض نمو قطاع التشغيل في القطاع العام الذي لم يشهد نمواً واضحاً منذ ٢٠١٥^(٩) .

جدول (٣)

البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٦)

٢٠١٦	٢٠١٠	٢٠٠٤	أنواع البطالة	
٣٢%	٢٨.٤%	٢٨.١%	البطالة الى قوة العمل الكلية	
٢٣%	٢١%	١٩%	(٢٩ - ١٥) سنة	البطالة حسب الفئة العمرية
٨%	٥%	٥%	(٤٩ - ٣٠) سنة	
٥%	٢.٤%	٤%	(٦٥ - ٥٠) سنة	
٢١.٣%	٢٠%	١٨%	ذكور	الجنس
١٠.٧%	٩%	١٠%	اناث	
٣٧%	٣٢%	٥٢%	لا يقرأ و لا يكتب و ابتدائية	التحصيل الدراسي
٣٤%	٣١%	٢٢%	متوسطة و اعدادية	
٣٤.٧%	٣٠.٨%	٢٤%	معهد و جامعية أولية	
٢.٥%	٤%	٠.٢%	شهادة عليا (ماجستير + دكتوراه)	

المصدر : جمال عزيز فرحان ، نائر محمود العاني - ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة ، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية العدد ١٩-جامعة واسط ٢٠١٧ - ص ١٣٤ - ١٣٧ .

وهذا ما يعني تزايد البطالة سنوياً اذا لم يتم تفعيل التشغيل في القطاع الخاص .

ان المتتبع للشأن الاقتصادي يمكن ان يشخص اهم أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي بالاتي^(١٠) :

- كثرة العمالة غير الماهرة بسبب ضعف مستوى التعليم .
- عدم التناسق بين معدلات نمو الفئات الشابة و بين معدلات الطلب في سوق العمل .
- التدهور الواضح في الجانب الأمني و ما ترتب عليه من توقف المشاريع الإنتاجية .

من جانب اخر فإن خصائص السكان قد أثرت هي الأخرى في حجم البطالة ، اذ ان الهجرة الداخلية و لجوء الكثير من الشباب للهجرة خارج البلاد أدى الى استنزاف قوة كبيرة من العمل الى جانب ارتفاع نسبة الامية مما انعكس سلباً على سوق العمل في القطاع العام ، ومن المتوقع ان يحصل انخفاض شديد في القوى العاملة خاصة بعد اجبار الحكومة على تطبيق مقررات صندوق النقد الدولي المتضمنة خصخصة مشاريع القطاع العام كشرط لمنح القروض لاجراء متطلبات الإصلاح الاقتصادي الى جانب القصور في القطاع النفطي الذي يعتبر القطاع الرئيسي المكون للايرادات العامة و الذي لا يوظف سوى ١% من قوة العمل باعتبار انتاجه يعتمد على راس المال اكثر من قوة العمل وهذا ما يدفع الحكومة الى ضرورة تنشيط القطاعات الأخرى غير النفطية (الزراعة ، الصناعة) من اجل تحريك النشاط الاقتصادي و امتصاص نسب البطالة العالية خاصة وان تداعيات الازمة المالية التي يمر بها العراق منذ ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط قد أدت الى انخفاض نسبة ما يخصص الى الانفاق الاستثماري من إيرادات الدولة ، الامر الذي اصبح عائقاً امام إمكانية معالجة البطالة التي أصبحت فيها البطالة الاجبارية هي السائدة في الاقتصاد العراقي .

٣- مشكلة الفساد الإداري و المالي :

تميز النظام الإداري في العراق بالدقة و الانسيابية و تراكم الخبرات في العمل الإداري و الوظيفي ، و لا شك ان عوامل الانحلال في هذه الأجهزة أصبحت متوفرة بعد ان مر العراق بحقبة من الاحداث و الازمات و الحروب التي اثرت سلباً بمنظومة القيم الاجتماعية والإدارية و خرجت الكثير من السياقات عن مسارها المعتاد لتظهر بؤر الفساد في مؤسسات الدول المختلفة (١١) .

إن انهيار الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ جراء الاحتلال الأمريكي اثر في انهيار القيم الإدارية و الاجتماعية وفتح الباب واسعاً امام انتشار ظاهرة الفساد الإداري و احتلال العراق لمراتب متدنية وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته مؤسسة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٧ حيث احتل المركز ١٧٨ من اصل (١٨٠) بلداً على المستوى العالمي (١٢) .

لقد اخذت مستويات الفساد بالتزايد مع ضعف المركزية الإدارية و تدخل أجهزة الأحزاب المنتفذة و كذلك ضعف الرقابة الإدارية و المالية وهذا ما أدى الى خلق مافيات داخل مؤسسات الدولة تعمل بغطاء قانوني لسرقة المال العام وفي نفس الوقتوفرت لها الحماية اللازمة من قبل الجهاز الإداري لتلك المؤسسات ، وفي هذا السياق

فأن الأموال التي هدرت بين عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) قدرت بحدود (٨) مليار دولار حسب التقارير التي قدمتها مفوضية النزاهة آنذاك (١٣) .

ورغم ان الفساد قد ساهم بشكل كبير في عرقلة التنمية الاقتصادية في العراق ، لكن دوره كان كبيراً ايضاً في تمويل عملية الإرهاب ليؤثر ذلك على ترتيب العراق ضمن دول العالم في مستوى الفساد و الإرهاب ، و يوضح الجدول (٤) ذلك خلال السنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) .

جدول (٤)

مؤشر مدركات الفساد لدول مختارة للسنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥)

السنة	البلدان	المملكة المتحدة	السويد	العراق	الصومال
٢٠١٤	الدرجة على سلم الشفافية	٧٨	٨٩	١٦	٢١
	المرتبة العالمية من ١٧٤ دولة	١٤	٤	١٧٠	١٦٠
٢٠١٥	الدرجة على سلم الشفافية	٨٠	٩١	١٦	٢٢
	المرتبة العالمية من ١٦٨ دولة	١١	٣	١٦١	١٥٦

Corruption perception Index 2015 – transparency in 2016، p11 .

المصدر :

لقد حاولت الحكومة الجديدة بعد ٢٠٠٤ اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد و تخفيض مستوياته عبر مجموعة من الإجراءات التي تمثلت بالاتي (١٤) :

- منح البنك المركزي سلطة التحقق بمصدر الأموال .
- اصلاح نظام الضرائب لتعزيز إيرادات الدولة .
- التعاقد مع شركات عالمية لمنع الغش و الاحتيال في العقود و المناقصات .
- الحد من عمليات تهريب النفط و منع تمويل أنشطة الأحزاب السياسية .

وعلى الرغم من إجراءات الإصلاح المذكورة ، فأن مستويات الفساد في العراق لا زالت مرتفعة بسبب الظروف الأمنية و السياسية التي انعكس تأثيرها السلبي على كافة مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأجبرت الحكومة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي مع كل ازمة مالية تمر بها و القبول بشروطه التي غالباً ماكانت تشكل تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية،و لعل مطالبة الصندوق بخصخصة القطاع العام و خفض الانفاق العامكشرط لمنحه القروض خير دليل على ذلك .

٤- مشكلة الهجرة و التهجير :

يمكن النظر الى عملية التهجير القسري بوصفه تعبيراً عن تشظي في الهوية العراقية أراد فيها الاحتلال ان يهيئ المجتمع العراقي لانقسامات تتسجم مع أفكار و طروحات الولايات المتحدة الامريكية بتجزئة منطقة الشرق الأوسط و خصوصاً العراق الذي اقر مجلس الشيوخ الأمريكي عام ٢٠٠٧ خطة تقسيمه الى ثلاث دويلات تمارس الحكم الذاتي في ظل دول ضعيفة^(١٥) .

لقد أوردت منظمة الهجرة الدولية ان مجموع المهجرين داخل العراق بلغ (١.٥) مليون شخص منذ ٢٠٠٣ و لغاية ٢٠٠٦ في حين اشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان عدد الاسر المهجرة قسراً بلغ (٩٤) الف اسرة عام ٢٠٠٦ وان هنالك (٥٠) الف عراقي يغادرون العراق شهرياً في حين أشار رئيس لجنة الهجرة و المهجرين في مجلس النواب العراقي ان (٤٧٠) الف شخص تعرضوا للتهجير القسري منذ عام ٢٠٠٦ بينهم (٣٨) الف شخص نزحوا الى بغداد^(١٦) .

من جانب اخر ترك الكثير من أرياب الاسر وظائفهم و مهنتهم و تعرضت اسرهم للفقر و اضطرت الكثير من الاسر لمنع اطفالها من مواصلة الدراسة و دفعهم في سن مبكرة الى سوق العمل لتوفير الأموال لسد متطلبات المعيشة و اشباع الحاجات الأساسية وعلى الرغم من تراجع حدة الهجرة و التهجير بعد ٢٠٠٨ بسبب استتباب الامن بشكل نسبي لكن هذه الظاهرة عادت بشكل اكبر بعد ٢٠١٤ مع دخول الفصائل المسلحة (داعش) الى الأراضي العراقية و احتلال أجزاء واسعة من المناطق الشمالية و الغربية و تعرض البنى التحتية في هذه المحافظات الى الدمار الكامل وهجرة سكانها الى إقليم كردستان و محافظة بغداد و بعض من محافظات الفرات الأوسط وهذا الامر زاد تعقيداً مع تزامن الانخفاض في أسعار النفط العالمية و انخفاض إيرادات الدولة ضمن موازنتها بحيث أصبحت التخصيصات المالية اللازمة لايواء النازحين لا تكفي لسد ابسط متطلبات المعيشة في ظل تزايد اعدادهم الذي وصل الى (٢ - ٣) مليون نازح من مختلف المحافظات وهو ما كلف الاقتصاد العراقي كلفاً إضافية الى جانب الكلف العسكرية اللازمة للتسليح من اجل طرد الفصائل المسلحة و تطهير الأراضي العراقية من عبثها .

لقد وصلت الحكومة و بالتعاون مع التحالف الدولي الى مراحل متقدمة للتخلص من هذه التنظيمات الإرهابية و بسط سيطرة الدولة على جميع الأراضي العراقية و الاستفادة من مقدرات الثروات النفطية مرة أخرى و زيادة الإيرادات المالية و توجيهها نحو تنشيط عملية التنمية و إعادة اعمار المناطق المحررة .

٥- مشكلة الديون الخارجية و التعويضات :

بدأت الديون الخارجية تثقل كاهل الاقتصاد العراقي منذ فترة الحصار الاقتصادي ١٩٩١ لتبلغ أقصاها عام ٢٠٠٣ ، حيث قدرها البنك الدولي بحوالي (١٢٧) مليار دولار أميركي^(١٧)، وقد وقع العراق مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٥ على اتفاقية ترتيبات الائتمان و بعد انتهاءها في ٢٠٠٧ تم تمديدتها و التي اشترطت بأن تنفذ العراق لبنودها فأن نادي باريس ينفذ المرحلة النهائية لتخفيض ما قيمته (٨٠%) من الديون المترتبة بذمته . وقد بدأ الاهتمام بمسألة الديون العراقية ضمن قرارات مجلس الامن المرقمة (١٤٨٣ ، ١٥٤٦) من عام ٢٠٠٣ و كيفية تقليلها من اجل مساعدة العراق على إعادة اعمار ما دمرته الالة الحربية الامريكية و حلفاءها و ذلك عبر ممارسات الولايات المتحدة بالضغط على اكثر الدول التي لها مستحقات مالية على العراق من اجل إطفاء او الغاء الدين ، وقد استجابت بعض الدول لهذا الاجراء فيما امتنعت دول أخرى و تمسكت بحقها بالمطالبة بديونها .

لقد قامت بعض الدول بشطب كافة الديون خارج نادي باريس مقابل منحها فرص عقود عند إعادة الاعمار (كالصين روسيا) اما الكويت فكانت من الدول التي طالبت بكامل التعويضات التي اقرتها لجنة التعويضات الاممية البالغة (١٦) مليار دولار وإمكانية استثمار هذا الدين بعمليات الاعمار المتوقع تنفيذها في العراق ، وهناك الكثير من الدول التي وافقت على مبادلة جزء من ديونها مع فوائدها بسندات وعدم المطالبة بالمتبقي من الدين ، وقد استطاع العراق بهذه المساعي ان يخفض حجم الدين الخارجي و التعويضات المترتبة عليه بمقدار ٩٧ مليار دولار من اصل الدين .

ان هذه الإجراءات من المفروض ان تنعكس ايجاباً على تنمية الاقتصاد العراقي ، لكن حجم الديون الخارجية اخذت بالتزايد بعد ٢٠١٤ بسبب حاجة العراق لتسليح الجيش ومحاربة الإرهاب الذي استفحل بعد هذه الفترة و انتشار التنظيمات و الفصائل المسلحة (داعش) و سيطرتها على حقول النفط في بعض محافظات القطر و استنزافها لمراد مالية كبيرة بعد سيطرتها على منافذ التصدير ، الامر الذي أدى بالحكومة الى اللجوء لصندوق النقد الدولي للاقتراض ليصل حجم الدين من الصندوق الى ١١٨ مليار عام ٢٠١٧ في ظل انخفاض احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية الى مستويات متدنية .

وتكشف بيانات الجدول (٥) الديون المترتبة على العراق مع فوائدها التي انقلقت كاهل الاقتصاد العراقي وأصبحت من المشاكل التي تواجه عملية التنمية في العراق .

جدول (٥)

المديونية الخارجية المترتبة على العراق لدول العالم (٢٠٠٤ ، ٢٠١٥)

المبلغ		الدول	المبلغ		الدول
٢٠١٥	٢٠٠٤		٢٠١٥	٢٠٠٤	
-	٣٠ مليار دولار	دول الخليج	٥٥٩ مليون	١٢ مليار دولار	روسيا
١.٢ مليار	٤ مليار	اليابان	-	٤.١ مليار	الولايات المتحدة
-	٢.٤ مليار	المانيا	١.٣ مليار	٢.٩ مليار	فرنسا
-	١ مليار	يوغسلافيا	٥١٧ مليون	١.٧ مليون	إيطاليا
-	٢٩٥ مليون	الأردن	-	٣٢ مليون	المغرب
-	٥٤ مليون	كوريا الجنوبية	١١٢ مليون	٢٢١ مليون	اسبانيا
-	١٨٥ مليون	السويد	-	٨٠٠ مليون	تركيا
-	١١٧ مليون	سويسرا	-	٥٠٠ مليون	بولندا
-	٩٣٠ مليون	المملكة المتحدة	-	١٧ مليون	هنغاريا
-	٨٠ مليون	الصين	-	٧٤٠ مليون	مصر
-	١٥٢ مليون	فنلندا	١٩٦ مليون	٤٩٩ مليون	استراليا
-	٣٠ مليون	الدنمارك	-	١٩٢ مليون	البرازيل
-	٥٦٤ مليون	كندا	٤٨ مليون	-	هولندا
				١٢٧ مليار دولار	مجموع الدين
				٤٧ مليون دولار	الفوائد

المصدر :

ANTONY H. AN ATTCKON IRAQ : THE MILITARY POLITICAL AND ECONOMIC CONSEQUENCE – CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES – WASHINGTON 2004 .

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة (٢٠١٥ - ٢٠١٦) .

المحور الثالث : تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي :

أدى الانخفاض الشديد في أسعار النفط الى اثار كبيرة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط اذ بدأت كافة القطاعات الاقتصادية تعاني من شحة في الإيرادات المالية المخصصة لها و التي كانت الإيرادات النفطية تمثل جزءاً كبيراً منها ، ويقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فقد ترك انخفاض أسعار النفط اثراً واضحاً على مرحلتين الأولى خلال الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و الثانية عام ٢٠١٤ وما بعدهما .

أولاً: تداعيات انخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ :

انخفضت أسعار النفط خلال الازمة المالية العالمية الى حدود (٣٢) دولار بداية العام ٢٠٠٩ بعد ان كانت بحدود (١٤٧) دولار منتصف ٢٠٠٨^(١٨) ، ولم تنفع محاولات الأوبك في تخفيض العرض النفطي للمحافظة على الأسعار كما كانت و كان تأثير قراراتها محدوداً لان السوق النفطية كانت اساساً غير منضبطة بسبب وجود دولاً منتجة للنفط خارج منظمة الأوبك لا تلتزم بحصص الإنتاج النفطي تحاول تعويض خسارتها من الإيرادات العامة عبر زيادة كميات الإنتاج .

ان تدهور أسعار النفط العالمية كانت المنفذ الخطير لازمة الاقتصاد العراقي للأسباب الآتية :

- ان النفط هو المورد الأساسي للإيرادات المالية في العراق .
- عدم امتلاك العراق لمحافظ او صناديق سيادية او استثمارية .
- عدم تداخل النظام المصرفي مع النظام المصرفي العالمي .

وعليه فأن التأثير الأساسي كان في مجال انخفاض الإيرادات العامة و تأثيره على وضع الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٩ الى جانب قنوات أخرى ثانوية انتقلت منها الازمة المالية الى الاقتصاد العراقي تمثلت في انخفاض تدفقات السيولة النقدية لشركات الاعمار والاستثمار العالمية التي دفعها هذا الوضع للعزوف عن دخول العراق و العمل فيه ، كما أدت الازمة الى تخفيض فرص الحصول على الهبات و المنح الدولية التي كان من الممكن ان تساعد في عملية الاعمار و انعاش الاقتصاد العراقي .

ومن المعروف ان موارد النفط لها تأثير كبير في قطاعات الاقتصاد العراقي ، فبيانات الجدول (٦) تظهر مكانة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفضت نسبة المساهمة من (٤٧.٨ %) عام ٢٠٠٤ الى (٤٦.٥ %) عام ٢٠٠٨ والى (٣٧.٤ %) عام ٢٠٠٩ وهذا ما يؤكد حقيقة ان الاقتصاد العراقي اقتصادا " ريعيا" يعتمد بشكل أساسي على موارد النفط وان القطاعات الإنتاجية الخدمية تشكل القسم المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي ، وبسبب الظروف السياسية التي مر بها العراق فلم يتم تطوير أهم هذه القطاعات بل تخلفت بشكل كبير فالقطاع الزراعي يعاني من المشاكل و المعوقات التي أدت الى تراجع إنتاجيته وانخفاض

جدول (٦)

مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) / مليار دولار

السنة	إيرادات النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	مساهمة ١/٢ %
٢٠٠٤	١٧,٤٥٦	٣٦,٤٨٦	٤٧.٨ %
٢٠٠٥	٢٣,١٩٩	٤٩,٩٥٤	٤٦.٤ %
٢٠٠٦	٢٩,٧٠٨	٦٤,٨٠٥	٤٥.٨ %
٢٠٠٧	٣٧,٨٤٧	٨٨,٠٠٦	٤٣ %
٢٠٠٨	٦١,٨٨٤	١٣٣,٠٢٢	٤٦.٥ %
٢٠٠٩	٤١,٣٥١	١١٠,٥٢٦	٣٧.٤ %

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٠٤) .

نسبة مساهمته في الناتج الى (٣.٧٥ %) عام ٢٠٠٧ الى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج و عدم قدرة المنتج الزراعي المحلي على منافسة المستورد إضافة الى مشاكل أخرى تتعلق بالوقود و الكهرباء ، اما قطاع الصناعة فقد كانت نسبة مساهمته (١.٨ %) خلال العام المذكور و يعود السبب الأساس الى تدهور الوضع الأمني وما تعرضت له القاعدة الصناعية في العراق من اعمال تخريب و غلق بعض المصانع وعدم توفر قطع الغيار و انقطاعات التيار الكهربائي ... الخ^(١٩) .

من جانب اخر فقد انعكس انخفاض أسعار النفط على موارد الموازنة العامة ، فقد مر مشروع الموازنة العراقية في ضوء متغيرات الازمة المالية العالمية بثلاث مراحل اتسمت بالتخفيض وفي كل مرحلة كان سعر البرميل

المقدر من النفط هو العنصر الذي يتحكم في تحديد إيرادات الموازنة العامة من خلال الاتي (٢٠):

١- المرحلة الأولى : قامت الحكومة بتقدير مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ (٨٠) مليار دولار على أساس سعر برميل النفط بمبلغ (٨٠) دولار .

٢- المرحلة الثانية : تم إعادة النظر بمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ ، حيث تم تخفيضها الى (٦٩) مليار دولار على أساس سعر برميل النفط (٦٢.٥) دولار .

٣- المرحلة الثالثة : قام البرلمان وبعد مناقشات مطولة بإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بواقع (٥٨.٦) مليار دولار و بافتراض ان متوسط سعر برميل النفط سيكون (٤٢) دولار .

يتبين من ارقام الموازنة لعام ٢٠٠٩ انها ارتبطت بأسعارالنفط المتوقعة و تراجعت الى (٨٠ ، ٦٩ ، ٥٨.٦) مليار دولار مقابل تراجع أسعار النفط المقدر في الأسواق العالمية الى (٨٠ ، ٦٢.٥ ، ٤٢) دولار للبرميل الواحد ، مما يشير الى ان ارتفاع نسبة مساهمة النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة يعكس تخلف مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة و ضعف الجهاز الضريبي من توفيرموارد كافية للموازنة العامة وضعف قدرةالجهاز

جدول (٧)

مساهمة إيرادات النفط في تكوين الموازنة العامة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) // مليار دولار

السنة	إيرادات النفط (١)	إيرادات الموازنة العامة (٢)	مساهمة ١/٢ %
٢٠٠٤	١٧,٤٥٦	٢٢,٧٦٢	%٧٦.٧
٢٠٠٥	٢٣,١٩٩	٢٧,٥١٦	%٨٤.٣
٢٠٠٦	٢٩,٧٠٨	٣٣,٢٥٨	%٨٩.٣
٢٠٠٧	٣٧,٨٤٧	٤٣,٠٩٣	%٨٧.٨
٢٠٠٨	٦١,٨٨٤	٦٧,٠٠٠	%٩٢.٣
٢٠٠٩	٤١,٣٥١	٥٨,٦٠٠	%٧٠.٦

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) .

المصرفي في الاستجابة للتطورات النقدية في قطاع المصارف للدول المتقدمة وحتى المجاورة .

ولاجل الحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة ، فقد لجأت الحكومة الى اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة التداخيات و المشاكل الاقتصادية من خلال ثلاثة خيارات هي^(٢١) :

- ١- الاقتراض الداخلي عبر اصدار سندات الخزينة للمواطنين لحين تحسن أسعار النفط .
- ٢- اتباع سياسة التقشف عبر خفض النفقات الحكومية غير الضرورية كالايفادات و الاحتفالات .
- ٣- الاقتراض الخارجي من الدول العالمية و العربية .

ويبدو ان الاتجاه السائد هو لجوء الحكومة لاعتماد سياسة تقليص الانفاق العام لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء النفقات التشغيلية (الرواتب و الأجور) وهذا ماتجسد بتخفيض الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩ من (٦٢) مليار دولار الى (٥٨.٦) مليار دولار ومنع تأجير الطائرات الخاصة للمسؤولين باستثناء الرئاسة الثلاثة (الجمهورية ، مجلس الوزراء ، مجلس النواب) وإيقاف التعيينات بعقود مع التزام وزارة التجارة بتخصيص مفردات البطاقة التموينية الى الطبقات الأكثر حاجة و حجبها عن المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري عن مليون و نصف دينار عراقي .

ثانياً : تداعيات انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ :

أصبحت فترة منتصف ٢٠١٤ مرحلة تغير تاريخية للدولار التي تحكم سوق النفط بعد انهيار أسعار النفط بكل أنواعها من معدل (١٠٠) دولار للبرميل الى اقل من (٤٠) دولار و بانخفاض قدرة اكثر من ٦٠% من قيمتها السابقة ، وأصبحت المملكة العربية السعودية التي كانت تتحكم بأسعار النفط العالمي من خلال زيادة او نقصان الطاقة الإنتاجية غير قادرة على القيام بهذا الدور بعد ان سلمت المسؤولية الى قوى السوق لتحديد الأسعار و حتى قرار منظمة الأوبك في اجتماعها المنعقد في العاصمة النمساوية في نوفمبر ٢٠١٤ بالابقاء على انتاج (٣١.٧) مليون برميل يومياً لم يلق تأييداً من قبل الدول الأعضاء .

ان ترك أسعار النفط لقوى السوق أدى الى انتقال دور المنتج المرجح الى دولة لم تخطر على البال الا وهي الولايات المتحدة الامريكية بعد ان أحدثت ثورة في انتاج النفط و الغاز الرملي و الصخري و عزز ذلك من حصول تطور في تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي مما أدى الى هبوط تكاليف الاستخراج بحدود (٢٥ - ٣٥) سنت للبرميل^(٢٢) و زيادة الاحتياطي النفطي الأمريكي بشكل ملحوظ بعد ان كانت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للنفط من دول الشرق الأوسط و سيصبح بمقدورها في المستقبل القريب ان تحقق استقلالاً تاماً من

الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بل و اكثر من ذلك سوف تسمح قوانينها بتصدير النفط و بمعدلات كبيرة الى الأسواق العالمية في غضون السنوات القادمة .

ان هبوط أسعار النفط لم يعد يؤثر في عملية نمو و تزايد الطاقات المتجددة نظراً للدعم المتواصل و التكنولوجيا الحديثة في زيادة وحدات انتاج الطاقة المتجددة و تقليص تكاليفها و زيادة كفاءتها الإنتاجية من الكهرباء مما يجعلها تسير قدماً نحو الامام بمزيد من التطور و النمو ، ومن المتوقع ان تلجأ الدول الصناعية المستهلكة للنفط الى إجراءات متكاملة في دعم الطاقات المتجددة بحيث تتمكن من الاستغناء عن حاجتها من النفط بمقدار (٣٠ %) لكنها لا تستطيع التخلي كلياً عنه خلال العقود الثلاثة القادمة (٢٣) .

ان الانخفاض الواضح في أسعار النفط جعل العراق يمر بمرحلة خطيرة بسبب السياسات الخاطئة و عدم وضوح الرؤيا للقضايا الاقتصادية الملحة بحيث ان الاعتماد الكلي على إيرادات النفط جعل وصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي بامتياز حيث وصلت نسبة الإيرادات النفطية في الموازنات السنوية بحدود (٩٣ %) ونسبة الانفاق على الرواتب (النفقات التشغيلية) بحدود (٧٠ %) من الموازنة السنوية ، وهذا يعني ان هبوط أسعار النفط بنسبة (٦٠ %) جعل الموازنة السنوية لعام ٢٠١٥ تخسر ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار وهذا ما وضع الحكومة في موقف محرج إزاء التزاماتها المالية في مختلف القطاعات الاقتصادية الى جانب المؤشرات الأخرى التي يتميز بها الوضع الداخلي للعراق من ضعف في أداء الجهاز الحكومي و نقشي الفساد و تدهور الوضع الأمني و احتلال تنظيمات داعش لمساحات كبيرة من محافظات العراق و نزوح ما يقارب من ٣ ملايين مواطن منها مع مضاعفة الانفاق العسكري و تعويض الشهداء و العوائل المنكوبة .

لقد ساهم انخفاض أسعار النفط العالمية في تدني مساهمة الإيرادات النفطية في قطاعات الاقتصاد العراقي ، فمن خلال بيانات الجدول (٨) نلاحظ انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت نسبة المساهمة (٣١.٩ %) عام ٢٠١٢ لتصبح (٢٣ %) في ٢٠١٥ و لتتخفف الى (٢٢.٦ %) عام ٢٠١٦ ويعود السبب الى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل كبير خلال العامين (٢٠١٥ - ٢٠١٦) و بحدود (٤٤ ، ٣٦) دولار على التوالي ، مما يشير الى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط بشكل كبير في تكوين قطاعاته الاقتصادية في ظل ضعف الموارد المالية المتأتية من القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي و الصناعي الذين يعانون من تخلف واضح و مشاكل و معوقات ساهمت في تراجع إنتاجية كل منهما الى جانب ضعف الإيرادات الضريبية و نقشي حالات الفساد في عمليات تحصيلها من قبل الجهاز

الإداري المسؤول عن تنفيذ و جباية الضرائب مما ترك اثاراً سلبية في تدني مستويات الإيرادات المالية المكونة للموازنة العامة للدولة .

جدول (٨)

مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة

(٢٠١٢ - ٢٠١٦) / مليار دولار

السنوات	سعر بيع البرميل	إيرادات النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	مساهمة ١/٢ %
٢٠١٢	\$١٠٦	٩٣,٧٦٢	٢٣٩,١	٣١,٩%
٢٠١٣	\$١٠٢	٨٩,٢١٠	٢٤٨	٣٥,٩%
٢٠١٤	\$٩١	٨٤,١٤٤	٢٣٣,٧	٣٥,٩%
٢٠١٥	\$٤٤	٤٩,٠٦٠	٢١٣,١	٢٣%
٢٠١٦	\$٣٦	٤٣,٥٠٦	١٩٢,٣	٢٢,٦%

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) .

لقد اكدت موازنات الدولة العراقية و خصوصاً بعد ٢٠٠٣ ان الإيرادات النفطية شكلت النسبة الأكبر من الإيرادات المالية لها ، و بطبيعة الحال فأن أي تغيير سلباً او ايجاباً في أسعار النفط سينعكس على إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وهذا ما تجلى بشكل واضح في موازنة ٢٠١٥ و ما تلاها بعد انخفاض أسعار النفط العالمية لمستويات متدنية وصلت الى (٣٢) دولار للبرميل ،وتعكس بيانات الجدول (٩) انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة للاعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) اذ بلغت (٥٦% ، ٤٦.٧%) على التوالي بعد ان كانت هذه النسبة تشكل (٩٣.٧%) عام ٢٠١٢ ويرجع السبب لانخفاض سعر برميل النفط من (٩١) دولار الى (٤٤) للعامين المذكورين وكذلك نقص الكميات المصدرة من النفط بسبب سيطرة التنظيمات المسلحة على بعض مصادر النفط في المحافظات التي سيطرت عليها كمحافظة صلاح الدين و الموصل و الانبار إضافة الى قيامها بتدمير المنشآت النفطية بعد الخروج منها مما ترك اثاراً سلبياً على الكميات المصدرة للنفط وعلى فاعلية هذه المنشآت و كفاءتها الفنية و بالتالي تدني الإيرادات النفطية ومساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة مما دفع الحكومة الى اتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف حدة الاضرار بالاقتراض من صندوق النقد الدولي ودول العالم الى جانب استقطاع نسب قليلة من رواتب الموظفين والمتقاعدين لتقليل نفقات الموازنة التشغيلية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الموازنة العامة و فرض ضرائب بنسب بسيطة على السيارات المستوردة وكارتات الموبايل ، و لم يتوقف سعي الحكومة عند هذا الحد بل ذهبت الى ابعدمن ذلك من خلال الدعوة الى

مؤتمر عالمي ناشدت فيه الدول العالمية والعربية لمساعدة العراق و المساهمة في إعادة اعمار المناطق المدمرة ، وقد استجابت بعض الدول التي شاركت في المؤتمر الدولي الذي عقد في دولة الكويت للفترة (١٢-١٤/٢/٢٠١٨) وقدمت منحاً وقروضاً و استثمارات بنحو (٣٠) مليار دولار ، وتأمل الحكومة ان يكون هذا المؤتمر خطوة أولى نحو تفعيل الاستثمارات عبر دخول الشركات الأجنبية خاصة بعد التحسن الملحوظ في أسعار النفط العالمية و القضاء على التنظيمات المسلحة التي كانت متواجدة في بعض المحافظات الى جانب تقليل الانفاق العسكري و تحسن الوضع الأمني في اغلب محافظات العراق .

جدول (٩)

مساهمة إيرادات النفط في الموازنة العامة للدولة للفترة

(٢٠١٢ - ٢٠١٧) /مليار دولار

السنوات	سعر بيع البرميل	إيرادات النفط (١)	إيرادات الموازنة (٢)	مساهمة ١/٢ %
٢٠١٢	\$١٠٦	٩٣,٧٦٢	١٠٠	%٩٣.٧
٢٠١٣	\$١٠٢	٨٩,٢١٠	١١٨,٦	%٧٥.٢
٢٠١٤	\$٩١	٨٤,١٤٤	١٥٠	%٥٦
٢٠١٥	\$٤٤	٤٩,٠٦٠	١٠٥	%٤٦.٧
٢٠١٦	\$٣٦	٤٣,٥٠٦	٦٧,٢	%٦٤.٧
٢٠١٧	\$٤٢	٦١,٥٦٠	٦٨	%٩٠.٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٧) .

الخاتمة :

ان المتتبع للشأن العراقي يلاحظ ان الظروف السياسية التي مر بها تسببت في زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، فالحروب و فترات الحصار و التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ساهمت في استنزاف موارد مالية كبيرة كان من الممكن استخدامها في مجالات التنمية ولعل هذه الظروف قد عززت من بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط في تمويل الإيرادات العامة للموازنة وهو ما جعل القطاعات الاقتصادية تتعرض للصدمات مع كل تغيير يحدث على الساحة السياسية العالمية من شأنه التأثير بأسعار النفط العالمية و لعل ما حدث في الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و تسببها في انخفاض أسعار النفط لمستويات متدنية جعل الاقتصاد العراقي في موقف حرج إزاء التزاماته في مختلف المجالات الاقتصادية و المالية وتم تعطيل الكثير من المشاريع الاستثمارية ، ولا يختلف الحال كثيراً عن الازمة المالية عام ٢٠١٤ التي نتجت بسبب زيادة المعروض النفطي بشكل اكبر من الطلب و تركت تحديد أسعار النفط لآلية السوق مما تسبب في انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وكان التأثير بشكل اكبر على الاقتصاديات الريفية ومنها العراق التي انخفضت الإيرادات النفطية فيها بمستويات كبيرة اثرت على أداء مجمل قطاعاتها الاقتصادية ، وهذا يؤكد ما ذهب اليه فرضية البحث بوجود علاقة وثيقة وترابط قوي بين أسعار النفط و مستويات أداء الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات :

- ١- ان الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال كان لها الدور الكبير في تعزيز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .
- ٢- السياسات الاقتصادية الخاطئة كانت سبباً رئيسياً في بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً .
- ٣- لم تستطيع الحكومات بعد ٢٠٠٣ من استغلال الوفرة المالية الكبيرة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي .
- ٤- ساهم انخفاض أسعار النفط في تعزيز حجم المديونية الخارجية للعراق إزاء دول العالم .

التوصيات :

- ١- من الضروري تنويع القطاعات الإنتاجية و إعطاءها دوراً في تمويل الإيرادات العامة كالقطاع الزراعي والصناعي .
- ٢- العمل على تهيئة بيئة آمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاقتصاد العراقي .
- ٣- العمل على تفعيل دور الضرائب لزيادة الإيرادات العامة الى جانب الإيرادات النفطية .
- ٤- القضاء على حالة الفساد المالي المستشري التي تستنزف اموالاً كبيرة يمكن توجيهها نحو عملية التنمية .

الهوامش

1- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) : Annual Statistical report Reserves Production and Discoveries (Kuwait OAPEC – Publications - 2008) – p9-10 .

٢- د. عصام الجليبي (وزير النفط العراقي الأسبق) : صناعة النفط في العراق و السياسة النفطية ، دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

٣- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات : المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) ، ص ٥٨٦ .

٤- د. محمد مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية ، دار وائل للطباعة و النشر - عمان ٢٠١٧ - ص ١٥٨ .

٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: استراتيجيات التنمية الوطنية ، (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) (٢٠١١ - ٢٠١٥) ، ص ٣٦-٣٢ .

٦- د. عبد علي المعموري : الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع و جبرية الخارج - مجلة أبحاث عراقية - العدد الأول بغداد ٢٠٠٧ - ص ٣ .

٧- د. احمد عمر الراوي : الفرص الاستثمارية لرأس المال العربي السوري في العراق و إمكانيات التعاون الاقتصادي المشترك - مجلة قضايا سياسية - العدد ١٦ لسنة ٢٠٠٩ - ص ٢٢٢ .

٨- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي : الفقر في العراق - مقارنة في منظور التنمية البشرية - مجلة بحوث اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٧ - ص ١٠٤ .

*- لمزيد من المعلومات حول أنواع البطالة ينظر :

- The International Bank For Reconstruction and Development – Report 2016 Economy Profile – Washington 2016- p5-7 .

- AmjedRashed : an Employment and Decent Work Strategy – University Library Germany- 2005 – p35-39 .

- ٩- هيثم حسون حطيومان ، جليل كامل غيدان : التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية - العدد ٢١ - جامعة واسط ٢٠١٦ - ص ٩٧ .
- ١٠- د. محمد عبد صالح : واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ - مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية - العدد ٥٧ - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ٢٠١٧ - ص ٥٢
- ١١- د. عبد الواحد مشعل : لمحات اجتماعية في الفساد المالي و الإداري في المجتمع العراقي - مجلة آراء الخليج - العدد ٥١ مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨ - ص ٥٧ .
- ١٢- عامر خياط : التقرير العالمي للفساد - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٢٥ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧ - ص ١٣٥ .
- ١٣- بصمات الفوضى - ارث الاحتلال الأميركي في العراق - مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى ٢٠١٣ - ص ٢٩٤ .
- ١٤- محمد جاسم عواد : استراتيجيات معالجة الفساد في العراق - مجلة الإدارة و الاقتصاد - العدد ٥ - جامعة بغداد ٢٠١٥ - ص ٨-١٠ .
- ١٥- نور الدين الحياي : المشاريع الكبرى لتقسيم العراق و محافظاتة - مجلة شؤون عربية - العدد ١٢٨ - بيروت ٢٠١١ - ص ٢٣٨ .
- ١٦- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق : وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ٢٠٠٨ - ص ٨٠ .
- ١٧- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات - خارطة الحرمان و المستويات المعيشية في العراق ٢٠٠٦ - ص ٨ .
- ١٨- د. مانع سعيد العتيبي: تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي - محاضرة في وزارة المالية بغداد ٢٠٠٩ .
- ١٩- د. مانع سعيد العتيبي- مصدر سابق .
- ٢٠- د. كمال البصري : قراءة في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٠٩ - صحيفة الصباح العراقية - بغداد بتاريخ ١/٢ / ٢٠٠٩ .

٢١- د. عماد محمد علي : اثر الازمة المالية على الاقتصاد العراقي - مجلة الرائد - العدد ٤٠ لسنة ٢٠٠٩ - ص ٤٤ .

٢٢- لهب عطا عبد الوهاب : المكاسرة و الغلبة في سوق النفط - مجلة الحوار المتمدن - العدد ٤٥ - معهد التقدم للسياسات الائتمانية - بغداد ٢٠١٥ - ص ٧٢ .

23- Tebia N. Rasmussen and AugustinRoitman، “ Oil Shocks in aglobal Perspectivethey really thatbad “ IMF – Work Paper – 2011- p15 .

المصادر

الكتب و المجلات و الرسائل :

- ١- د. محمد مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية - دار وائل للطباعة و النشر - عمان ٢٠١٧ .
- ٢- د. عبد علي المعموري : الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع و جبرية الخارج - مجلة أبحاث عراقية - العدد الأول بغداد ٢٠٠٧ .
- ٣- د. احمد عمر الراوي : الفرص الاستثمارية لرأسمال العربي السوري في العراق و إمكانيات التعاون الاقتصادي المشترك - مجلة قضايا سياسية - العدد ١٦ لسنة ٢٠٠٩ .
- ٤- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي : الفقر في العراق - مقارنة في منظور التنمية البشرية - مجلة بحوث اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧ .
- ٥- هيثم حسون حطيمان ، جليل كامل غيدان : التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية - العدد ٢١ - جامعة واسط ٢٠١٦ .
- ٦- د. محمد عبد صالح : واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ - مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية-العدد ٥٧ - مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ٢٠١٧ .
- ٧- د. عبد الواحد مشعل : لمحات اجتماعية في الفساد المالي و الإداري في المجتمع العراقي - مجلة اراء الخليج - العدد ٥١ - مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨ .
- ٨- عامر خياط : التقرير العالمي للفساد - مجلة المستقبل العربي - العدد ٣٢٥ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧ .
- ٩- محمد جاسم عواد : استراتيجيات معالجة الفساد في العراق مجلة الإدارة و الاقتصاد - العدد ٥ - جامعة بغداد ٢٠١٥ .
- ١٠- نور الدين الحيايالي : المشاريع الكبرى لتقسيم العراق و محافظاتة- مجلة شؤون عربية- العدد ١٢٨ - بيروت ٢٠١١ .
- ١١- د. عماد محمد علي : اثر الازمة المالية على الاقتصاد العراقي - مجلة الرائد - العدد ٤٠ لسنة ٢٠٠٩ .

١٢- لهب عطا عبد الوهاب : المكاسرة و الغلبة في سوق النفط - مجلة الحوار المتمدن - العدد ٤٥ - معهد التقدم للسياسات الائتمانية - بغداد ٢٠١٥ .

الأبحاث و التقارير :

- ١- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق - وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ٢٠٠٨ .
- ٢- بصمات الفوضى - ارث الاحتلال الأميركي في العراق - مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى ٢٠١٣ .
- ٣- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات - المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) .
- ٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - استراتيجيات التنمية الوطنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) (٢٠١١ - ٢٠١٥)
- ٥- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات - خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠٠٦ .
- ٧- د. عصام الجلبي (وزير النفط العراقي الأسبق) : صناعة النفط في العراق و السياسة النفطية - دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٥ .
- ٨- د.كمال البصري : قراءة في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٠٩ - صحيفة الصباح العراقية- بغداد بتاريخ ٢٠٠٩ / ١ / ٢ .

المصادر الأجنبية :

- 1- The International Bank For Reconstruction and Development – Report 2016 Economy Profile – Washington 2016.
- 2- AmjedRashed : an Employment and Decent Work Strategy – University Library Germany 2005 .
- 3- - Organization of Arab Petroleum Exporting Contries (OAPEC) : Annual Statistical report Reserves Production and Discoveries(Kuwait OAPEC – Publications) 2008
- 4- Tebia N. Rasmussen and AugustinRoitman- “ Oil Shocks in aglobal Perspectivethey really thatbad “ IMF – Work Paper 2011 .
- 5- ANTONY H. CORDESMAN-AN ATTCK ON IRAQ : THE MILITARY POLITICAL AND ECONOMIC CONSEQUENCE – CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES – WASHINGTON 2004